ملاحظات حول تدريس الأمازيغية

العربي بيلوش

يلعب التعليم دورًا مهمًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمم، إذ تُعتبر نسبةُ التمدرس ونسبةُ الأمية من المؤشّرات الأساسية للنمو الاقتصادي للبلد: فكلما انخفض معدّلُ الأمية وارتفع عددُ المتمدرسين، ارتفعتْ وتيرةُ النمو. لذا، فإنّ كل سياسة تعليمية لا بدّ وأن تأخذ في الاعتبار، أولاً، الإمكانات والوسائلَ البيداغوجية والثقافية لتطبيق أيّ برنامج تعليمي، وثانيًا انعكاسَ ذلك على المتعلم وعلى الاقتصاد الوطني.

سنحاول، في هذه المقالة، تبيانَ بعض الإشكالات التي تَطْرحها عمليةُ تدريس اللغة الأمازيغية بشكلها الحالي، ومدى انعكاسها على النمو الاقتصادي الوطني.

مرت السياسة التعليمية في المغرب بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى اليوم. ومع نهاية التسعينيات من القرن الماضي كان لا بدّ من إعادة النظر في النظام التربوي المغربي الذي أفرزتْه اللجنةُ الملكيةُ المكلّفة بالتربية والتعليم. وكان ممّا أُقِرّ ضرورةُ إدماج الثقافة واللغة الأمازيغيتيْن في المنظومة التعليمية المغربية، لتمكينهما من لعب دورهما كاملاً في التنمية المحلية والوطنية، وجَعْلِ المتعلمين ينخرطون بفعالية أكبر في مختلف مجالات الحياة، والإلمام بالبعد الأمازيغي للثقافة والحضارة.

ومنذ بداية السنة الدراسية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، بدأ تدريسُ اللغة الأمازيغية في ما يقارب ٣٠٠ مدرسة، وبتأطير ١١٠٠مدرس. إلاّ أنّ هذه العملية ما زالت تَشْهد عدة مشاكل بيداغوجية وعملية، أُثيرتْ حولَها نقاشاتٌ تَداخَلَ فيها الثقافيُّ بالسياسي وبالإيديولوجي، في معزلٍ عمّا هو اقتصادي تنموي.

أُولى هذه المشاكل تتمثل في مدة تدريب المدرِّسين، إذ تم ذلك في وقتٍ زمني قصير بالنظر إلى المهامّ المطلوبة منهم. كما أنّ عدد المدرسين، الذي بلغ ١١٠٠، لا يكاد يغطّي كافة المتمدرسين على الصعيد الوطني، وهو ما قد ينعكس سلبًا على نتائج التدريس.

تنضاف إلى ذلك مشاكلُ أخرى تتعلق باللغة نفسها، من جهة، وبمتعلميها من جهة ثانية. فبخصوص اللغة، نجد نوعًا من اللبس في مفهوم إدماج الأمازيغية في النظام التربوي، إذ لا يميَّز بين تدريسها كلغة، وبين التدريس بها. والأمر يختلف بالنظر إلى الاختيارين.

فإذا كان المقصودُ بالإدماج تدريسَ اللغة الأمازيغية، فإنّ السؤال المشروع سيكون كالتالي: عن أيّ أمازيغية نتحدث؟ أهي تشلحيت، أم تمازيغت، أم تريفيت؟ وأما إذا كان مفهومُ الإدماج يعني التدريسَ باللغة الأمازيغية، فإنّ السؤال هو: مَنْ سيدرِّس بها؟ هل سيقتصر الأمرُ على المتعلِّم الناطق أصلاً بالأمازيغية، لما لذلك من انعكاس إيجابي على تطوير قدراته الإدراكية والمعرفية، أم أنّ التدرُّس سيَشْمل كذلك غيرَ الناطقين بها؟

بالنظر إلى السؤال الأول، يبدو أنّ اللغة الأمازيغية، بوضعها الحالي، لا تزال في حاجة إلى دراسات تركيبية ودلالية ومعجمية دقيقة. وبالتالي، فإنّ وضعَ برنامج لتعميمها في المدارس الوطنية يقتضي بدءًا تعييرَها حتى تصبح موحّدة ـ وهذه العملية لا يُمْكن أن تتمّ بين عشية وضحاها.

أما إذا اعتُمِدَ تدريسُها انطلاقًا من لهجاتها الموزَّعة عبر المغرب، فإنّ المتعلِّم المنتمي إلى الشمال سيتلقّى تعليمَه الأولي بالريفية، والمنتمي إلى منطقة الجنوب سيتلقّى تعليمَه باللغة الأمازيغية أو تشلحيت ـ وهو أمر يَصْعب معه إنجاحُ عملية التواصل بين سكّان المنطقة الشمالية وسكان المنطقة الوسطى أو الجنوبية؛ الأمرُ الذي يحتِّم توحيدَ اللغة تركيبًا ودلالةً ومعجمًا، والتقعيدَ لها، وتحديدَ خصائصها الداخلية لتتمكّن من إدخال مفاهيم حديثة.

فالحقّ أنّ الأمازيغية تعاني، كذلك، ضعفًا معجميًا يلاحَظُ خصوصًا في الحديث اليومي عن موضوعات معرفية معينة. ففي مثل هذه الحالات لا يُمْكن المتحدِّثَ الأمازيغيَّ أن يسترسل في حديثه دون اللجوء إلى العربية أو الفرنسية لاقتراض مصطلح ما أو لتفسيرِ ظاهرةٍ علميةٍ معينة. وهذا النقص لا يُمْكن تداركُه إلا بتحديد قيود تكوين الكلمات في الأمازيغية.

يبدو أنّ إدراج تدريس الأمازيغية ابتداءً من سنة ٢٠٠٣ كان اختياراً ارتجاليّا تَنْقصه الأرضيةُ البيداغوجية والرؤيةُ الواضحة

العربي بيلوش

باحث في اللسانيات، الرباط.

يضاف إلى هذه المشاكل الداخلية للغة مشاكلُ أخرى تتعلق بمتعلِّم اللغة الأمازيغية في علاقته بوسائل تدريسها، التي يُمْكن أن تعطِّل عمليةَ التدريس. ونعني بالوسائل، أساسًا، الخطَّ المعتمدَ في ذلك. فبعد أن اعتَمَدَ «المعهدُ الملكي للثقافة الأمازيغية» حرفَ تيفناغ لكتابة اللغة الأمازيغية، فإنّ المتعلِّم ـ سواء الناطق بالأمازيغية أو غير الناطق بها ـ سيكون مجبرًا على تعلم وتشفير ثلاثة أنظمة للكتابة: خط تيفناغ، والحرف العربي، والخط اللاتيني، على اعتبار أنّ تدريس الأمازيغية في المراحل الأولى سيكون للاستئناس وأخذ المعارف الأولى بلغة الوسط أو اللغة القريبة منه. وإلى جانب الأمازيغية سيَدْرس في مرحلة موازيةٍ أو تاليةٍ اللغةَ العربيةَ باعتبارها اللغةَ الرسميةَ للبلاد، إضافةً إلى لغة أجنبية هي اللغة الفرنسية، لتتلوها الإنجليزيةُ أو الإسبانيةُ. عندها سيكون المتعلِّم ملزمًا بتشفير أنظمة الكتابة الثلاثة، بقواعدها وطُرُق رسمها، الأمرُ الذي قد يُحْدث له تشويشًا على قدراته الاستيعابية، ويَنْعكس سلبًا على مسيرته الدراسية.

أما إذا كان المقصودُ بالإدماج هو التدريس بها، فإنّ الأمر يحتاج إلى كثير من الجهد والوقت: لتعيير اللغة **أولاً**، بما في ذلك تحديدُ خصائصِ مفرداتها، وقيودِ تكوين الكلمات، من أجل إدخال مفاهيم وتصورات جديدة تُضاف إلى معجمها، ليتم، **ثانيًا**، نقلُ المعارف والعلوم إليها. وهذه العملية لا يمكن أن تتم في ظرف سنة أو أقل، حتى لو توفَّرتْ بعضُ الدراسات والبحوث الجامعية، لأنّ أغلب هذه الدراسات كانت مركّزة على لهجة منطقة معينة من المناطق المغربية.

لذا، يبدو أنّ إدراجَ تدريس الأمازيغية أو التعلّم بها في المنظومة التعليمية المغربية ابتداءً من السنة المدرسية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ كان اختيارًا ارتجاليًا، تَنْقصه الأرضيةُ البيداغوجيةُ والرؤيةُ الواضحة. وهذا ما قد ينعكس سلبًا على اقتصاد البلاد، الذي يخصِّص نسبةً مهمةً من الميزانية العامة للتعليم، دون الوصول إلى النتائج المرجوّة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنموي المنشود.